نخبة فاس وقضايا المغرب الكبرى
في الفترة ما بين 1844 و1944

ذ. مصطفى الشابي
كلية الآداب. الرباط

تمهيد:

كنت قد ذكرت في كتابي: "النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر" وفي مقالات أخرى في نفس الموضوع أو قريبة منه، وبخاصة مقالة: "النخبة المغربية في القرن التاسع عشر، محاولة تعريف" أن ما اصطلح على تسميته بالنخبة في مغرب الفترة، موضوع هذه الدراسة، أي هذه الفئات المتميزة والنافذة في المجتمع، لابد أن نراعي عند الحديث عنها انتساها إلى فضاء ثقافي واجتماعي وسياسي مختلف كل الاختلاف عن الفضاءات الأوربية التي نشأ فيها هذا المصطلح، وغذى مناقشات المنظرين والمفكرين الليبراليين والماركسيين على حد سواء، إلى غير هذا من القضايا والجوانب ذات الصلة بالموضوع. وكنت نبهت كذلك إلى أننا تبنيناه بقطع النظر عن خلفياته الفلسفية والسوسيولوجية لنقصد به من كانت تسميهم كتابات العصر ووثائقه بتسميات عدة مثل الخاصة، وأولى الحل والعقد، والأخذ والرد، والرياسة والسياسة...

وفي اعتقادنا، كانت هذه النخبة تتكون من العناصر الآتية:

1- رجال الحكم المركزي والمحلي وقواد الجيش

2- الشرفاء والعلماء وأصحاب الزوايا الكبرى

3- كبار التجار وأرباب الحرف.

وعلى ضوء هذه المقاييس والمعايير المحددة لمفهومنا للنخبة المغربية وقتئذ، حاولنا معالجة الموضوع من خلال ثلاث نقط كبرى، وهي: مؤهلات النخبة، وأصولها الجغرافية والاجتماعية، وأخيرا دورها في المجتمع ودواليب الدولة.

وكلما تقدمنا في عملية تحليل الموضوع، إلا وتبين لنا جليا الحضور المكثف والمتميز لأبناء مدينة فاس في مختلف أجهزة الدولة من جهة، وفي المؤسسات والقطاعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وهذا ما حذا بنا إلى إفراد بحث مستقل عن مدينة فاس ونخبتها، ارتأينا تمديد الفترة الزمنية التي اشتغلنا عليها حتى الآن إلى ما بعد سنة 1912، بهدف تلمس ما قد يكون طرأ من تحولات وتغييرات على تشكيلة النخبة الفاسية، ومجال نشاطات عناصرها، ومواقفها وتطلعاتها، متسائلين مثلا هل حدثت فعلا أم لا قطيعة مع الفترة السابقة في تغذية صفوف النخبة، وهل عملت الأوضاع والظروف الجديدة والناشئة عن أخذ الفرنسيين بزمام الأمور بالبلاد، على ظهور جيل جديد من أفراد النخبة احتك بعضهم بالمستعمر وتعلم في مدارسه ومعاهده، واطلع على مناهج وطرق تدبيره وتسييره وتنظيمه لشؤون البلاد؟ كل هذا مع اعتقادنا بأننا نساهم في إغناء النقاش والبحث في مسألة النخبة التي كثر الحديث عنها في أيامنا هذه، كما كثرت الكتابات في شأنها، وتنوعت التحاليل والمقاصد من توظيفها في تفسير واقع اجتماعي وثقافي وسياسي في طور المخاض والتبلور، علها تؤدي إلى اتضاح الرؤية وتذليل الصعاب، والتهييء لغد أفضل بالنسبة للمغرب وكافة أبنائه، وهذا ما سوف نعمل على استجلاء بعض جوانبه من خلال موضوعنا هذا، وقد جزأنا الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه إلى قسمين كبيرين اقتضاهما السياق التاريخي ومراعاة المنهج المتبع في معالجة الموضوع، أولهما خاص بالفترة ما بين 1844 و1912، وثانيهما خاص بالفترة ما بين 1912 و1944.

القسم الأول: الفترة ما بين 1844 و1912

1- واقع البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي

من المعلوم أن المغرب الذي ظل حتى هذا التاريخ بلدا تقليديا، لم يأخذ بعد بأسباب الثورة الفلاحية، ولا الصناعية، ولا التقنية والتنظيمية، وظل حتى مطلع القرن التاسع عشر في منأى ومأمن عن كل خطر أجنبي، صار مع تقدم القرن عرضة لضغوط شتى، سياسية، وعسكرية، وتجارية، لم يقو قط على مقاومتها ومواجهتها طويلا، لأسباب بنيوية وتاريخية. فأوروبا الغربية القوية والمعتزة بمكتسباتها التقنية والمادية والحربية، وبمقوماتها الثقافية والتنظيمية، كانت وقتها سيدة الموقف، تملي إرادتها، ولا أحد يستطيع مشاكستها أو الوقوف في طريقها، ولاسيما إذا تعلق الأمر بإحدى دول العالم العربي الإسلامي التي كانت تغُطُّ في نوم عميق.

ففي هذه الظروف والأوضاع تندرج هزيمة الجيش المغربي في وقعة إيسلي سنة 1844 أمام الجيش الفرنسي، التي أظهرت وبكل وضوح واقعه الحقيقي من جهة، وأتاحت للأوربيين فرصة التدخل في شؤون البلد من جهة أخرى.

على أن حرب تطوان سنة 1859-1860، وما أسفرت عنه من نتائج سلبية ومضرة بسيادة المغرب ومصالح أهله، هي التي، كما يقول الناصري: "... أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها، وانكسر المسلمون انكسارا لم يعد لهم مثله..."[1]

لقد أوردنا هذا الكلام هنا لنقول إن معظم المشاكل وأعوصها التي كان على المغرب مواجهتها على امتداد الفترة، بل حتى بعد سنة 1912،هي وليدة دسائس وتدخلات الأوربيين في شؤون البلد. ولهذا، اتجهت همة فصيل عريض من نخبة فاس العالمة والمتفقهة على

---

[1] - الناصري، أحمد بن خالد السلاوي: "كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج 9، ص 101.

الخصوص، كما اتجهت مثيلاتها في جهات أخرى، إلى التنديد بممارسات وتصرفات الأجانب ومن كان مرتبطا بهم من المغاربة، مقترحة حلولا وتدابير من شأنها، في نظر أفرادها، أن تصون سيادة البلد وكرامة أهله، فكانت الدعوة إلى الجهاد، وإلى إصلاح شؤون الجيش، وإلى تحديث قطاعات الدولة، وإلى التصدي إلى معضلة الحماية الأجنبية التي أضحت تنسف سلطة المخزن، وتخرب اقتصاد البلاد، قبل أن تتعالى الأصوات، بعد تراكم هذه المشاكل وتفاقمها، في العقد الأول من القرن العشرين، واعية بضرورة إصلاح مؤسسات البلاد، وطرد المحتلين من وجدة والشاوية...

ويتجلى لنا من المصادر، أن أهل فاس من العلماء والفقهاء، ومن شرائح اجتماعية أخرى، كانوا دوما في طليعة المنددين بتصرفات الأجانب، والمطالبين بالتصدي إليها، إما باتخاذ تدابير وترتيبات لإبطال مفعولها، أو بإعلان الجهاد وتعبئة السكان للدفاع عن حوزة الوطن ومؤسساته.

فهذا مثلا مؤلف كتاب: "كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حق على هذه الأمة" محمد بن عبد القادر الكردودي الفاسي، يعرض وجهة نظره فيما يتعين اتخاذه من استعداد وأهبة لخوض المعركة ضد "الكفار". وهذا الفقيه علي بن عبد السلام التسولي مديدش وهو واحد من علماء فاس الذين استفتاهم الأمير عبد القادر بن محيي الدين الجزائري حول مسألة مده بالرجال والسلاح في حربه ضد الغزاة الفرنسيين بل الوقوف علنا إلى جانبه في هذه الحرب ويستند في ذلك على ما يقوله الشرع في هذا الباب.

وذهب نفس المذهب كل من الوزير الأديب محمد بن إدريس العمراوي الفاسي فيما نظمه من شعر، انتصارا لقضية الأمير عبد القادر ودفاعا عن بيضة الإسلام في القطر الشقيق الجزائر، والوزير محمد بن عبد الله غريط[1].

---

[1] – المنوني، محمد بن عبد الهادي: "مظاهر يقظة المغرب الحديث" مطبعة المتوسط، بيروت، 1985، الجزء 1، ص. 22 وما بعدها.

لقد جاءت ردود الفعل هذه في وقت لم يتأكد بعد المغاربة من النوايا الحقيقية للدول الاستعمارية الأوربية، وهو الأمر الذي اتضح جليا مع تنامي علاقات المغرب معها ومع غيرها من الدول الأخرى، وتطاول الأوربيين على السيادة المغربية، وافتعال شبه المشاكل، وانتهاز أدنى حدث للتهديد باستعمال القوة، وفرض أداء تعويضات مجحفة على المخزن ولا تتناسب البتة وحجم وطبيعة النزاع المفتعل بين المغاربة والرعايا الأجانب وأتباعهم من المحميين. وهذا وغيره ما حمل بعض شيوخ الزوايا، كالمرابط محمد العربي بن الهاشمي المدغري، على المناداة بالجهاد، وإرسال أتباعه إلى جهات مختلفة من البلاد لحفز الناس على حمل السلاح والتصدي إلى اعتداء الأجانب، وبخاصة الفرنسيين، على سيادة المغرب وسلامة أراضيه.

طبعا، لم تكن هذه الدعوة إلى الجهاد تعكس وجهة نظر المخزن ولا تتم بمبادرة منه لعلمه علم اليقين، بعد أن عاين وعاش ممثلوه ورؤساء جيوشه التفوق الكبير للجيوش الأوربية على الجيش المغربي، وهو الأمر الذي جعل السلطان مولاي الحسن (1873-1894)، يصدر أوامره على وجه الاستعجال إلى العمال والقواد، بالعمل على التصدي لهؤلاء الدعاة، وعدم الإصغاء إلى كلامهم، وطردهم من إيالاتهم، كما نلمس ذلك مما تضمنته رسالة السلطان مولاي الحسن إلى أحد قواد الحوز عبد الله السباعي، حيث نقرأ ما يلي:

"... فقد بلغ لعلمنا الشريف أن بعضا من درقاوة نادى بالجهاد، وندب إليه عن عجلة اعتمادا على ما اختلج في وهمه وأداه إليه بزعمه من غير أن ينظر في العواقب. ولا عرف ما ينبني على ذلك من المصائب... هذا، وإنه بوصوله إليكم نأمركم أن تقلعوا عنه، ولا تلقوا له بالا، ولا تلتفتوا إليه... على أن الجهاد معناه الدفاع عن المسلمين وصون حوزتهم كما هو الدأب والديدن ما أمكن..."[1].

---

[1] - خ. س.، مح.ح رقم 160، الوثيقة بتاريخ 27 رجب 1305/ 9 أبريل 1888 وانظر كذلك رسالة القائد بوسلهام بن مصطفى السفياني إلى السلطان في نفس الموضوع.

واضح أن لفظة "جهاد" قد استعملت هنا في معناها الدفاعي، لا في مفهومها المعتاد في الاصطلاح التاريخي، وذلك بحمل الآخر، عن طريق الترغيب أو الترهيب، على الاعتقاد في الكلمة الحق، واتباع سبيل الهداية والرشاد، الأمر الذي كان يقتضي الدخول معه في مجاهدة ومكابدة، وفي حرب ومواجهة، خارج الوطن، بعيدا عن الأهل والأولاد، فالمقصود هنا من استعمال هذا المصطلح في هذا السياق، في عهد السلطان مولاي الحسن، وكذلك في سياقات من جاء قبله من سلاطين الفترة، هو اتخاذ الأهبة والاستعداد للدفاع فقط عن النفس وعن الوطن، ولصد الهجمات المحتملة "للعدو الكافر"، يقول صاحب "منتهى النقول ومشتهى العقول"، في هذا الصدد، ما يلي:

"... لما رأى نصره الله (السلطان مولاي الحسن) أن الأمر بالجهاد يؤدي إلى مفسدة عظيمة، تؤدي إلى قطع الدين، فقال بعض الشر أهون من بعض، وارتكاب أخف الضررين لازم، لأن جده ووالده أمرا بالجهاد... فأكل المسلمون بعض بعضا، وأكلوا من استغاث بهم من المسلمين، فاجتمع عليهم عذابان، عذاب الكفار وعذاب إخوانهم..." [1].

ويتعارض طبعا مفهوم المخزن هذا حول مسألة الجهاد مع وجهة نظر ومقاصد بعض أرباب الزوايا، وبالخصوص شيوخ الطريقة الدرقاوية الذين ما انفكوا، منذ انتهاء حرب تطوان، ينادون بالجهاد، ويحرضون الناس على محاربة الفرنسيين، والتصدي لمحاولاتهم ومخططاتهم التوسعية على حساب الأراضي المغربية.

ومعلوم كذلك أن أهل بلاد السودان كانوا قد التمسوا من السلطان مولاي الحسن الوقوف إلى جانبهم، ومدهم بالرجال والمال، دفاعا عن أوطانهم التي صارت عرضة

- خ. س.، مخ. ح رقم 147، الوثيقة بتاريخ مهل شعبان 1305/ أواسط مايو 1888.

[1] - السملالي، علي بن محمد السوسي: "منتهى النقول ومشتهى العقول" مخ. خ. و. م. م. رقم 633 د، ضمن مجموع، ورقة 43. وتبنى المؤرخ الناصري نفس الموقف، إذ كان يرى أنه لا قدرة ولا استطاعة للمغرب وقتئذ، في خوض غمار حرب ضد إحدى الدول الأوربية، مهما كان حجمها ووزنها، بسبب تخلفه المادي والتكنولوجي بالنظر إلى تفوق هذه الدول في كافة المجالات. كتاب الاستقصا..، م س، ج 4، ص 189.

للاغتصاب من قبل الفرنسيين وقد أحال العاهل كتابهم على علماء فاس الذين أفتوا بعدم الاستجابة لنداء أهل السودان، بسبب ما تنطوي عليه هذه المسألة من مخاطر و"مفاسد"، "شرعا" و"طبعا"[1].

2- المغرب في مواجهة دسائس ومخططات الدول الاستعمارية

وأما المعضلة الكبرى الثانية التي حلت بالبلاد، ونالت نصيبا كبيرا من اهتمام العلماء والفقهاء في فاس وغيرها من المدن الأخرى، فتتمثل فيما أقدم عليه الأجانب من قناصل وتجار وغيرهم على اتخاذ محميين من المغاربة المخالطين لهم، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور فئة من ذوي الامتيازات القضائية، ثم الاجتماعية والسياسية في المجتمع[2]. وقد تأصل سلوك إضفاء الحماية من تعسف الأجانب عندما توسعوا في تأويل فاضح لبعض فصول المعاهدات بينهم وبين المغرب، فخلقوا مشاكل للمخزن بدفع وتشجيع عدد من رعاياه إلى التملص من القضاء المخزني العادي. وما لبث أن ظهر من هؤلاء المحميين عتو وتمرد على القيام ببعض فروض الطاعة التي يخضع لها غيرهم من المواطنين.

وقد كان إضفاء الحماية مقصورا على رعايا بعض الدول، ثم شمل بقية الدول الأخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي تلك الظروف أحس المغاربة في معيشتهم بالمنافسة الحادة لوكلاء التجارة الأجنبية على صعيد الأسواق في البوادي والمدن، كما تضرر عدد منهم بسبب تصرفات المحميين، وهذا كله ما زاد في شعور العداء لأهل أوربا ومواقفهم في المغرب. وفي هذا السياق، صدرت فتاوى وكتابات لعدد من العلماء والمتفقهين تستنكر هذه الظاهرة العجيبة، وترمي من يتشبث بها بأقبح النعوت والأوصاف، بل إن بعضها يحرم

---

[1] - خ.س.، مح.ح رقم 449، الوثيقة بتاريخ 5 رمضان 1311/ 12 مارس 1894.

[2] - حول هذه النقطة وغيرها مما يتعلق بمسألة الحماية الأجنبية بالمغرب، نشير إلى أن هناك دراسات وكتابات قديمة وحديثة، بقلم مغاربة وأجانب، حول مسألة الحماية الأجنبية بالمغرب في القرن التاسع عشر. وعلى سبيل الاستئناس لا الحصر، نشير إلى أن مديرية الوثائق الملكية بالرباط، قد سبق وأن خصصت جزءا كاملا من "مجلة الوثائق" لهذه المسألة، فضلا عن مؤلف الأستاذ عبد الوهاب بن منصور في هذا الموضوع كذلك، كما صدر للفقيد الأستاذ مصطفى بوشعراء مؤلف في عدة أجزاء في نفس الموضوع.

الصلاة وراءه ويخرجه من حظيرة المسلمين، وهو الأمر الذي يعني أن مرجعيتهم مرجعية دينية وأخلاقية، إذ نظروا في هذه النازلة نظرة المشرع الفقيه لا نظرة المحلل والفاحص لواقع اجتماعي واقتصادي نتج عن ظروف سياسية معينة.[1]

وفي مطلع القرن العشرين، ولاسيما بعد أن أبرمت الصفقة النهائية بين فرنسا وإنجلترا في 8 أبريل 1904، حيث انسحبت هذه الأخيرة من مسرح الأحداث بالمغرب، في مقابل الانفراد بالسودان وشؤونه، تحركت جماعة عريضة من نخبة فاس، منددة بما كان يحبك من مؤامرات ومخططات استعمارية في الأوساط الدبلوماسية والدوائر العسكرية ضد سيادة المغرب وسلامة أراضيه. وقد ازداد أفرادها غيظا وحنقا عندما علموا ما كان يحمله السفير الفرنسي سان – روني طاياندي (Saint – René Taillandier) في وعائه من اقتراحات ومشاريع بعد أن قررت وزارة الخارجية بباريز وفادته إلى فاس في 26 يناير 1905 للاجتماع بالسلطان مولاي عبد العزيز (1894–1908).

ومعلوم أنه بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء في الفترة ما بين 16 يناير و7 أبريل 1906 حول "المسألة المغربية"، وصدور مجموعة من القرارات والتوصيات جعلت المغرب تحت وصاية دولية غير مباشرة وذلك بمحضر الوفد المغربي، ثارت حفيظة شرائح عريضة من النخبة المغربية، وفي مقدمتها نخبة فاس. ومن ثمة اختمرت في ذهن بعض أفرادها فكرة رفع مذكرة إلى السلطان، يلتمسون منه فيها إقرار نظام نيابي لتدارك الموقف وإفشال المخططات الاستعمارية.

ومعلوم كذلك أن نخبة فاس العالمة وبتأييد ودعم من ثلة من الأعيان والتجار الكبار، وبزعامة عبد الحفيظ الفاسي، عم الرئيس علال الفاسي وآخرين، قد أسسوا جمعا أطلقوا

---

[1] – المنوني، محمد بن عبد الهادي: "مظاهر يقظة..." م.س، ج 1، ص 326 وما بعدها.

عليه اسم: "لجنة الوحدة والتقدم"، نشط أعضاؤها، على الخصوص، في الصحافة، كما اهتموا بمسألة إقرار دستور في البلد.[1]

بيد أن مجهوداتها ومساعيها لم تنفع قط في وقف المد الاستعماري والصمود في وجهه، إذ بادرت فرنسا، في خضم هذه الأحداث، وتحت ذرائع وادعاءات واهية، إلى احتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء وناحيتيهما في ربيع وصيف سنة 1907، وهو الأمر الذي جعل السلطان مولاي عبد العزيز يدعو علماء وأعيان فاس للاجتماع في قصره للتداول في هذه الأحداث، والاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم فيما يتعين اتخاذه من تدابير وقرارات لمواجهة الموقف، وقد حضر هذا الاجتماع من العلماء، كل من الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، والشيخ عبد الرحمن القرشي الإمامي والقاضي عبد السلام بن محمد الهواري، والشيخ أحمد بن محمد بن الخياط، والشيخ المهدي بن محمد الوزاني، والشيخ محمد ماني الصنهاجي، والشيخ العباس بن أحمد التازي على الخصوص.

وفي أثناء الاجتماع، تدخل الشيخ الكتاني وأعلن أن الوسيلة الوحيدة والناجعة لطرد المحتلين من المناطق المحتلة، تكمن في إعلان الجهاد.[2]

وينبغي التذكير هنا بأنه منذ هذا التاريخ أخذت بوادر النهضة الحديثة والصحوة الإسلامية ببلاد المشرق العربي وتركيا تصل إلى المغرب، وإلى فاس على وجه الخصوص، بواسطة الكتب والصحف العربية، وعلى لسان الحجاج والتجار المغاربة العائدين من هذه الديار من أمثال الحاج علي زنيبر السلوي، ومحمد القباج الفاسي، وهو الأمر الذي ساهم في تزايد الشعور الوطني في صفوف النخبة، وجعلها تدرك واقع البلاد المتردي وتطالب باتخاذ التدابير

---

[1] - الجابري، محمد عابد: "تطور الانتلجنسيا المغربية، الأصالة والتحديث في المغرب"، ضمن كتاب "الانتلجانسيا في المغرب العربي" دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1984، ص 17 وما بعدها.

[2] - المنوني، محمد بن عبد الهادي: "مظاهر..."، م.س، ج 2، ص 341 وما بعدها.

والترتيبات اللازمة لإصلاح الأمة والبلاد، والوقوف في وجه المد الاستعماري الذي أخذ يكتسح أقطار ومناطق ظلت حتى الآن تعيش في أمن وأمان، بعيدا عن فضوليته وأذاه.

لقد أدى هذا الغليان في الأفكار وفي النفوس الذي كانت تؤجج فتيله تدخلات الأوربيين السافرة في شؤون البلد من جهة، وما كانت تعرفه الساحة السياسية والاجتماعية المغربية من اضطرابات وقلاقل بسبب النزاع على الحكم بين السلطان مولاي عبد العزيز وأخيه مولاي عبد الحفيظ من جهة ثانية، إلى اتساع رقعة الغضب والتذمر والاحتجاج لتشمل شرائح أخرى من المجتمع الفاسي، بما في ذلك قطاع الجيش.

وما الأحداث الدامية التي شهدتها العاصمة الإدريسية في شهر أبريل 1911، وكذا الحصار الذي فرضته عليها القبائل المجاورة في نفس الشهر من السنة الموالية إلا أقوى دليل على شعور الناس بتأزم الأوضاع وتذمرهم، ورفضهم للأمر الواقع.

تلكم كانت مجموعة من القضايا والمشاكل التي استأثرت باهتمام المخزن كما استأثرت باهتمام النخبة الواعية والمثقفة في مدينة فاس على الخصوص في الفترة الزمنية الأولى من دراستنا هذه.

ولكن، يا ترى، ماذا حدث في الفترة الموالية، أي بعد أن تم الأمر لفرنسا في المغرب، على إثر إبرام وفق 30 مارس 1912؟ هذا ما سنعمل على تلمس جوانب منه في الفقرة الثانية من هذه الدراسة.

القسم الثاني: الفترة ما بين 1912 و1944

1- خصوصيات الفترة:

لم يكن أفراد النخبة، في مفهومها الواسع، الوحيدين الذين وجدوا أنفسهم، بعد سنة 1912، في وضع سياسي، وتنظيمي، واقتصادي جديد، مختلف كل الاختلاف عما ألفوا

العيش في كنفه حتى الآن، بل إن المجتمع المغربي برمته قد وجد نفسه، بين عشية وضحاها، في قبضة دولتين استعماريتين ظلتا، منذ أمد بعيد، تعملان على نسف سيادة بلادهم، وإضعاف قدراتها وإمكاناتها المالية والتجارية. ذلك أن وفق الحماية الذي أبرم في 30 مارس 1912، قد جاء تتويجا لمسلسل طويل وعنيد، كان قد دشن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بهدف اغتصاب المغرب سيادته واستعماره. فقد نجحت فرنسا في الانفراد بحرية التصرف في البلاد، بعد أن عقدت معاهدات و أوفاقا مع الدول الأوربية الأخرى والتي كانت تنازعها هذا الحق، مقابل حصول بعضها على امتيازات وفوائد في جهات أخرى من المعمور، في حين قدمت ضمانات للبعض الآخر بتمتيعه بامتيازات تجارية وسياسية، في ظل نظام الحماية الجديد.

وهكذا، وعملا بمقتضيات اتفاق سري أبرم سنة 1909 بينها وبين إسبانيا، تسلمت هذه الأخيرة منطقة شاسعة في شمال المغرب، حددت حدودها بمقتضى معاهدة 27 نونبر 1912.

ترى، ما القصد من هذا النظام العجيب الذي سمي بالحماية؟

إن منظري الاستعمار ودهاقنته، والخبراء في شؤون الحرب ومن ورائهم الأوساط المالية والصناعية، هم الذين ابتكروا هذا المصطلح، قاصدين بذلك طمس الهدف الحقيقي لهذا النظام الاستعماري. فمبدئيا، يتعلق الأمر بأن تتولى فرنسا مهمة مساعدة السلطان حتى يتمكن من بسط سيادته على كافة أرجاء البلاد، والقيام بالإصلاحات الضرورية للنهوض بالبلاد. إلا أن شيئا من هذا لم يتحقق، حيث أريد للمؤسسات والأجهزة السياسية والإدارية التي تم إحداثها منذ سنة 1912، أن تجعل من ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب، أي المقيم العام، وكبار موظفي الحماية، مدنيين وعسكريين، الحكام الحقيقيين في البلاد.

ومعلوم أن ستة مقيمين عامين قد تناوبوا على الإقامة الفرنسية بالرباط، بدءا بالجنرال هوبير ليوطي (Lyautey Hubert ,1912-1925)، وانتهاءا بالجنرال شارل نوگس (-1943 Nougès Charles ,1936)، وجميعهم، كما هو الشأن بالنسبة لزملائهم الستة كذلك الذين جاؤوا بعدهم إلى غاية سنة 1956، أي حصول المغرب على استقلاله قد اكتنفت تعيينهم وواكبته خلفيات وملابسات، كانت تراعي، ولاشك الظروف والأوضاع السياسية السائدة في المغرب وفرنسا من جهة، وكذلك مخططات وأهداف سياسة فرنسا الاستعمارية من جهة أخرى.

ومعلوم كذلك أن كل النصوص القانونية والمراسيم الإدارية المتخذة بهدف تدبير العمل وتنظيمه والاشتغال والنشاط في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، قد كان القصد منها، قبل كل شيء تلبية حاجيات الدولة الحامية من المواد الأولية، وتمكين الرعايا الفرنسيين وغيرهم من الأجانب من استغلال خيرات البلاد والاستفادة وحدهم منها. وقد نتج عن هذا كله، أن أُبْعِد المغاربة وعاهلهم من مراكز القرار، حيث انسدت الآفاق في وجه نخبهم في فاس وفي غيرها من كبريات المدن، وهذا هو دأب الاستعمار الذي يستعبد رقاب الشعوب، ويسطو على خيرات أوطانها، وينال من مقوماتها الفكرية والثقافية، ويسعى إلى تحطيمها وتشويهها، بهدف فرض أُنموذجه الحضاري.

وهكذا، وجدت النخبة المتعلمة والواعية نفسها، في فاس وغيرها من كبريات المدن كالعدوتين سلا والرباط، وتطوان، ومكناس، ومراكش أمام واقع جديد، سياسيا وإداريا وتنظيميا، يختلف كل الاختلاف عن الواقع الذي ألفوا العيش في كنفه حتى الآن. ثم مع تقدم الشهور والسنين، تأكدت النوايا والمقاصد الحقيقية للاستعمار، حيث أحكم الفرنسيون قبضتهم وسيطرتهم على مرافق الدولة وانفردوا باتخاذ القرار، منصبين أنفسهم المدبرين والمسيرين المباشرين لها، عوض الالتزام بتطبيق بنود وفق 30 مارس 1912، وبخاصة البند الأول منها الذي ينص على أن الدولة الحامية تتعهد بالأخذ بيد السلطان من أجل:

"تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية، والعدلية، والتعليمية، والاقتصادية، والمالية، والدبلوماسية، والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية"[1].

إلا أن شيئا من هذا لم يحصل؛ وحتى إن تحقق بعضه، فإنه لم يتم على يد المغاربة أو لفائدتهم، بل خدمة لمصالح فرنسا ورعاياها. فمنذ السنوات الأولى لنظام الحماية الفرنسية في المغرب، وبالرغم من تحذيرات ليوطي فيما بعد، من مغبة اتباع سياسة تهميش وإبعاد المغاربة عن الممارسة الفعلية لتسيير شؤون البلاد، فإن كبار المسؤولين في الإقامة العامة وموظفي الحماية، لم يعيروا أدنى اهتمام لهذه التنبيهات، ومضوا في تطبيق مخططاتهم ومشاريعهم.

وإذا كان تطبيق هذه السياسة قد سهُل أمره نسبيا في فترة حكم ليوطي، فإنها اصطدمت، فيما بعد، بشتى أنواع الانتقادات والاعتراضات والاحتجاجات من الفئات المثقفة والواعية في المجتمع المغربي، نتيجة التحولات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التي شهدها المغرب، غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى. وهذا ما جعل علاقات سلطات الحماية بعاهل البلاد ومخزنه، وجماعات عريضة من الشباب المتنور، تكتسي طابع الحدة والمجابهة وسوء التفاهم في غالب الأحيان.

وقد نتج عن هذا كله شعور بالغبن والإحباط لدى شرائح عديدة من المجتمع المغربي، ولاسيما المتعلمين والمتفقهين والتجار والحرفيين، إذ أقصوا وأبعدوا، وأهملوا، في حين تبوأ الأجانب مناصب القرار في الإدارة وغيرها من القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفتحت أمامهم جميع سبل الكسب والاسترزاق، بعد أن شقت الطرق، وشيدت الموانئ، وتأسست المعامل والمصانع، واستصلحت الأراضي، وقدمت للمستوطنين وأرباب الأعمال الفرنسيين والأجانب كل التسهيلات الإدارية والمالية، في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.

[1] - بوعسرية بوشتى: "مركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانط في فرنسا"، ضمن أعمال ندوة "وثائق عهد الحماية، رصد أولي"، منشورات ك.أ.ر.، مطبعة فضالة، المحمدية، 1996، ص. 37، حيث أورد المؤلف بنود اتفاقية 30 مارس 1912.

2- نخبة فاس ونظام الحماية:

بالموازاة مع ذلك، تمكن عدد من أبناء الفئات الميسورة، أي النخبة، في فاس وغيرها من الحواضر الكبرى الأخرى، من ولوج المدارس والمعاهد العصرية، واكتساب تكوين وخبرة في تخصصات ومواد علمية وتطبيقية لم تكن مألوفة لدى المغاربة في منظومتهم التعليمية وبرامجهم الدراسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخرج مجموعة من الشباب المتعلمين والذين، بالرغم من قلة عددهم، عززوا، فيما بعد، صفوف نظرائهم الذين كانوا يدرسون بجامعة القرويين بفاس على الخصوص. ولكن، لم يهتم أحد لا بهؤلاء ولا بأولائك، وحتى وإن أسعف الحظ بعضهم، ووظفوا في سلك الإدارة، فقد ظل عددهم قليلا من جهة، ولم تسند لهم إلا وظائف وضيعة وعادية، لا تملك من الأمر شيئا في التخطيط ولا في التقويم من جهة أخرى. وهذا ما جعلهم يستاؤون من وضعيتهم، ويمقتون سلوك سلطات الحماية.

ثم، قبل هذا وذاك، كانت قصاصات أخبار المعارك الطاحنة بين المجاهدين في جبال الريف، بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي وجحافل القوات الإسبانية، قد ألهبت المشاعر، وأذكت الحماس في النفوس، ولاسيما بعد أن أذاق المغاربة خصومهم مرارة الهزيمة في معركة أنوال، ما بين 21 و26 يونيو 1921.

طبعا، استطاع الإسبانيون، في آخر المطاف، أن يهزموا بطل الريف وأتباعه، ولكن بعد أن هب الفرنسيون إلى نجدتهم وخوض غمار الحرب إلى جانبهم، مخافة أن يتسرب لهيب الحرب إلى منطقة نفوذهم في الجنوب من جهة، أو تصبح ملحمة الريف، في حال نجاحها، مثالا يقتدى به من جهة أخرى.

على أن حرب الريف هذه، بغض النظر عن أنها تمثل حدثا بارزا في تاريخ المغرب المعاصر، فقد كان لها الفضل في إذكاء الشعور الوطني في نفوس المغاربة، وحفزهم وإثارة

السبيل أمام "الشباب الناهض"، أي جماعة الشبان المغاربة المتنورين في فاس وغيرها من كبريات المدن المغربية.

ومعلوم كذلك أن فكرة الحركة الوطنية كانت قد تبلورت في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وأخذت تتقوى على أرض الواقع، كما أخذت شكلها التنظيمي والعملي الذي مكنها فيما بعد من خوض معركة النضال من أجل استقلال المغرب. وكانت السياسة الاقتصادية والإدارية لسلطات الحماية قد أثارت حفيظة معظم أفراد بورجوازية الأعمال المغاربة، وخيبت آمالهم وآمال باقي عناصر النخبة.

هذا، وقد كان لانتشار الفكر السلفي في الأوساط العالمة والمثقفة، ولتأسيس المدارس الحرة على يد أناس متشبعين بأفكار الوطنيين، وظهور شبان مغاربة على مسرح الأحداث وكذا في سوق العمل، بعد أن أنهوا تكوينهم في الجامعات والمدارس العليا في أوربا والمشرق العربي، وأخيرا لصدور الظهير البربري في 16 مايو1930، آثار عميقة في تكوين وتنظيم الحزب الوطني. وكانت النواة الصغيرة الأولى والمكونة في معظمها من حاملي الشهادات الشبان، قد تعززت بانخراط مئات الكادحين والتجار والحرفيين.

وقد ظن منظرو الاستعمار ودهاقنته من أمثال جورج سوردون (GeorgesSurdon)، وجان گيرو(Jean Guiraud)، والأسقف مونسينور هنري فيال (Mgr Henri Vialle) وأترابهم والذين ظلوا، في كتاباتهم، ومحاضراتهم، وخطبهم ينادون ويحضون على التصدي إلى الإسلام ومحاربته بكافة الوسائل، وتهميش اللغة العربية، بل شن حرب عشواء ضدهما لأنهما يمثلان، بل يقفان حجرة عثرة في وجه انتشار النفوذ الفرنسي وحضارة الغرب المسيحي. فهؤلاء وأمثالهم من العسكريين والحكام الفرنسيين هم الذين كانوا من وراء استصدار ظهير 17 ذي الحجة 1348، الموافق لـ 16 مايو1930، والذي سمي بـ: "الظهير البربري". ومعلوم أن هذا الظهير لم يكن أول محاولة أقدم عليها مسؤولو الحماية الفرنسية بالمغرب بهدف نسف

وحدة الصف المغربية في المجال السياسي والإداري، كما في المجال الديني والاجتماعي، إذ سبق وأن اهتم بهذا الموضوع الجنرال ليوطي نفسه، إذ استعمل كل ما كان يملك من وسائل الإقناع والتحايل والتودد إلى السلطان مولاي يوسف بن الحسن (1912-1927) للضغط عليه وحمله على وضع خاتمه على ظهير 2 ذي القعدة 1333، الموافق لـ 11 سبتمبر 1914، يؤسس بموجبه الحكم العرفي في القبائل الأمازيغية. وإذا كان هذا الظهير قد تكون من توطئة وفصلين مختصرين جدا، فإن ظهير 16 مايو1930 قد تضمن ثمانية فصول حددت بكل دقة وعناية الأهداف والغايات المتوخاة من استصداره والمتمثلة بالأساس في "فرنسة" ما يقرب من 30% من سكان المغرب، الذين يقول في شأنهم عضو خطير ونشيط في أوساط المنظرين الاستعماريين في الثلاثينات من القرن العشرين، ويتعلق بسُردون السابق الذكر، ما يلي:

"... يجب جمع الأعراف البربرية، لا للمحافظة عليها، فهي صائرة إلى الانقراض والاضمحلال أمام أرقى منها، ولكن الأفضل لنا أن ندمجها في القانون الفرنسي من أن ندمجها في الشرع الإسلامي، وأن الواجب ليفرض علينا أن لا نحفر بيننا وبين البرابر حفرة غير قابلة للامتلاء، وفي المغرب قانون إسلامي وفرنسي. وحيث إن الأسلحة الفرنسية هي التي أخضعت البلاد البربرية، فإن من حقنا اختيار التشريع الذي يتعين تطبيقه في هذه البلاد، كما يجب على المخزن أن يكون مستعدا لمنحنا كامل الحرية في تنظيم البلاد البربرية وفق ما نتمنى، وبالوسيلة التي نرضاها..."[1].

ورد هذا الكلام المليء بالمغالطات والوقاحة في محاضرة ألقاها سُردون أمام جمهور من المسؤولين الإداريين الفرنسيين سنة 1928، أي في وقت لازالت المقاومة المسلحة مستمرة في جهات من الأطلس الصغير وتافيلالت من جهة، وبينما كان هو وأمثاله يعرضون ويناقشون

[1] - أورده محمد بن الحسن الوزاني في كتابه الموسوم بـ: "مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية"، مؤسسة جواد للطباعة والتصوير، بيروت، 1982، ج 3، ص. 58 وما بعدها.

أفكارهم وتصورهم لما قد يُقحَم في النص القانوني المرتقب اتخاذه في هذا الصدد من جهة ثانية، علما بأن الصيغة النهائية لظهير 16 مايو1930، كانت من صُنعه.

2- ردود فعل نخبة فاس وباقي المغاربة

طبعا، استغل الفرنسيون حداثة عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف بالمسؤولية الجسيمة التي آلت إليه سنة 1927، وصغر سنه، للضغط عليه وحمله على وضع خاتمه على الظهير المعد من قبل مديرية الحماية التشريعية ومستشاريها، وهو الأمر الذي تم لهم فعلا، في آخر المطاف، حيث استسلم العاهل إلى إرادة المقيم الفرنسي بالمغرب وقتئذ ثيودور ستيك (Théodore Steeg، 1929-1933)، ووضع خاتمه على الظهير المشؤوم، إذاك تعالت أصوات غُلاة الاستعماريين بالانتصار، ظانين أنهم ربحوا الرهان، ومهدوا السبيل لتحقيق مخططاتهم الخبيثة والدنيئة، في حين أنهم، في الواقع، أتاحوا للمغاربة، في فاس وفي غيرها من المناطق، فرصة ثمينة للاحتجاج وإسماع صوتهم والتنديد بالظلم السافر النازل بساحتهم حسا ومعنى، كما أنهم خلقوا الظروف الملائمة لتقارب أو اتحاد كلمة الوطنيين الشباب والسلفية الجديدة الممثلة في ثلة من شيوخ القرويين المتنورين كالشيخ أحمد بن الخياط (ت 1925) وعبد الرحمن بلقرشي الإمامي، وأبي شعيب الدكالي (ت 1937)، والشريف محمد بن العربي العلوي(ت 1964)، والفاطمي الشرادي... يقول علال الفاسي، في هذا الصدد، ما يلي:

"... لقد وجد الشباب المغربي في دائرة الحركة السلفية ميدانا لبذل نشاطه وتعويد نفسه على العمل لخدمة الأمة بالتضحية في سبيلها. وهكذا، تكونت منه مجموعة بفاس والرباط وتطوان، لن تلبث أن أخذت تتناول الشؤون العامة بأسلوب غير الأسلوب الأول...

وفي الوقت نفسه كنا على اتصال بثلة من إخواننا الذين ذهبوا لإتمام دراستهم بفرنسا والشرق، حيث أخذوا يعملون في جو أصفى وأكثر حرية من جونا..." [1].

وهكذا، فما كاد يمر شهر ونيف على صدور الظهير المذكور، حتى انتظمت حلقات تفسيرية لمضامينه في المساجد، سرعان ما اكتست صبغة احتجاجية تمثلت في ترديد الدعاء المشهور:

"يا لطيف، نسألك اللطف بما جرت به المقادير، وألا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر"، بعد أداء الصلاة في المساجد الكبرى في فاس، وسلا، والرباط، وتطوان، ومراكش...، وهو الأمر الذي يمثل أسلوبا ومنهجا جديدين، يختلفان كل الاختلاف عما اعتادت الأجيال السابقة من النخبة المغربية اللجوء إليه للتعبير عن مطالبها والتنديد بما قد يكون حل بساحتها وساحة باقي المغاربة من ظلم وحيف وإهمال، مستعملين أدوات فكرية وعقلية حديثة في مواجهة مخططات ودسائس الاستعمار، عوض الركون إلى الفكر الخرافي، أو إلى مرجعية دينية أو أخلاقية.

ثم لاشك في أن تطور الأحداث في المغرب، وتولي الفرنسيين والإسبانيين زمام الأمور في البلاد، وما حدث من تحولات وتغيرات في المجال الاقتصادي، والتنظيمي، والثقافي، قد أفرز واقعا جديدا في البلاد، لا عهد للمغاربة به حتى الآن. ومن ثمة ظهور نخبة متعلمة واعية بحقيقة الأمور، وعلى بينة من الأساليب والوسائل العصرية في النضال ضد المستعمر، ولكنها كانت، في نفس الآن، واعية كل الوعي بأهمية العمل في انسجام وبتنسيق مع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، وفي مقدمتها التجار الكبار، وأرباب الأعمال والحرفيين، وثلة من علماء القرويين المتنورين والذين انتصروا للسلفية الجديدة، وندبوا أنفسهم لتطهير الدين من الأفكار الخرافية والاتكالية التي تعوق كل اجتهاد ومجهود في سبيل تحليل الواقع، وخوض غمار

---

[1] – الفاسي، علال: "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي"، دار الطباعة المغربية، تطوان، د.ت، ص. 139.

التطور والإصلاح والتجديد، وقد تأتى هذا المنحى في التفكير والعمل على يد شيوخ العلم المتنورين وفئة "الشباب الناهض"، كالفقيه عبد الله كنون، ومحمد بن العربي العلوي السابق الذكر، وعلال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وسعيد حجي، وعبد السلام بن شقرون المكناسي، وعبد السلام بن إبراهيم الوزاني... [1].

وكان من ثمرات هذا التقارب والتحالف أن استطاعت فئة النخبة المتنورة في فاس وغيرها من المدن الكبرى إسماع صوتها، والكشف عن الوجه الحقيقي للاستعمار، وتحسيس الأوساط السياسية والثقافية في المشرق العربي بمجريات الأحداث بالمغرب، مستدلة في ذلك بالورطة الخطيرة التي أوقعت فيها الإقامة العامة عاهل البلاد الشاب سنة 1930، حيث انتهزت فرصة حداثة عهده بممارسة الحكم لتمرير "الظهير البربري".

بيد أن احتجاجات المغاربة واستنكارهم للسياسة المتبعة من طرف سلطات الحماية للقضاء على المقومات الفكرية للمغرب، والتمهيد لإدماجه في المجموعة الفرنسية، وتجريد السلطان سيدي محمد بن يوسف من سيادته على القبائل الأمازيغية، ومحاربة القضاء الشرعي وتعويضه بمحاكم عرفية، ورفع القضايا الجنائية إلى المحاكم الفرنسية، لم تسفر إلا عن مزيد من القمع والتضييق على أفراد النخبة وغيرهم من المغاربة المساندين لهم، أوالمتعاطفين مع القضايا التي كانوا يناضلون من أجل تحقيقها.[2]

---

[1] – الصبيحي، أبو بكر: "وثيقة المطالبة بالاستقلال والموقعون عليها"، خ.س، نسخة مرقونة رقم 11017، 1969، ص. 103.

[2] – من المعلوم أن هذه الأحداث وما شابهها قد حركت الهمم وأججت العواطف في كافة أرجاء البلاد، إذ بادر الوطنيون في المنطقة الخليفية وفي مدينة طنجة إلى تنظيم حلقات لقراءة اللطيف في مساجدها الكبرى، فاكتست حركة الاعتصام ببيوت الله طابعا وطنيا من جهة، كما تمخضت عنها أساليب وأشكال جديدة من النضال من جهة أخرى، تمثلت في توجيه العرائض إلى سلطات الحماية، وتوزيع المناشير للتنديد بالسياسة البربرية.

على أن التحول المهم الذي تحقق في ساحة النضال ومحاربة الاستعمارين الفرنسي والاسباني معا، يكمن ولا شك، في تصدر المدينة لهذه الأحداث وتوليها دور المدافع عن البادية المغربية.

حول هذه النقطة الأخيرة بالذات، يرجع إلى:

غلاب، عبد الكريم، "تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب"، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ج1، ص 63.

وبعد أن هدأت الأوضاع، وتوقفت حملات الاعتقالات والاستنطاقات والمضايقات مؤقتا، وصار السلطان سيدي محمد بن يوسف يعي مقاصد الاستعمار ومناوراته، ويعمل على التخلص تدريجيا من قبضة الفرنسيين، وفك العزلة المضروبة عليه وعلى مخزنه، دشن الشبان المتنورون في فاس، وسلا، والرباط، وتطوان... حملة من التنظيم والتوعية والنضال، تُوّجت بتأسيس "كتلة العمل الوطني" سنة 1934 التي سارعت إلى إصدار وثيقة "مطالب الشعب المغربي"، ضمنتها مجموعة من الاقتراحات والمطالب كان من شأنها، إن طبقت، أن تعطي الكلمة نسبيا للمغاربة وعاهلهم، وأن ترفع عنهم حيف الإقصاء والتهميش.

ومعلوم أن أربعة أشخاص من العشرة الذين تولوا تحرير هذه الوثيقة وهم عبد العزيز بن إدريس العمراوي، ومحمد بن الحسن الوزاني، وعمر بن عبد الجليل، وعلال الفاسي، من مدينة فاس وحدها.

وقد مكن الانتقال من مرحلة الاحتجاج والاعتصام بالمساجد، إلى مرحلة تأسيس التنظيمات الجمعوية والسياسية من تدشين صفحة جديدة من أساليب النضال للتعبير عن تطلعات ومطالب المغاربة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، من خلال أعمدة الصحف الوطنية القليلة التي سمحت سلطات الحماية بصدورها كجريدة "عمل الشعب" الذي صدر عددها الأول في 4 غشت 1933 والأخير في مايو1934، بعد منع صدورها من قبل سلطات الحماية. وجاء هذا المنع، كما يقول مديرها محمد بن الحسن الوزاني على "إثر أحداث فاس، بمناسبة الرحلة الربيعية للسلطان سيدي محمد بن يوسف، وزيارته التقليدية لأضرحة المدينة. وكانت عمل الشعب، قد نظمت بساحة البطحاء، مظاهرة استقبال وترحيب للسلطان الذي مر في عودته من زيارة أضرحة المدينة أمام مركز الجريدة،

فبلغ حماس الجماهير أشده واستقبل بما يجب من الحفاوة وسط الأناشيد والهتافات الوطنية..." [1].

لقد هدف الوطنيون الشباب في فاس، ومن كان من ورائهم من أفراد النخبة، وهم يرفعون شعارات وطنية، ويهتفون بحياة "الملك" عوض السلطان، البرهان القاطع على ارتباط المغاربة كافة بعاهلهم، واعتبارهم إياه المؤتمن الأول على سيادة البلاد ومصالح أبنائها من جهة، والضغط على سلطات الحماية لكي تسمح بالاحتفال بعيد جلوس جلالته على العرش، في 18 نونبر من كل سنة من جهة ثانية.

وبالفعل، أثمرت مجهودات ونضالات المغاربة ثمارها، حيث رضخ المقيم العام الفرنسي بالمغرب، وقتئذ، هنري بونسو(Henri Ponsot، 1933-1936) إلى مطلبهم، وذلك بإصدار قرار وزيري من أربعة فصول، بتاريخ 16 رجب 1353، الموافق لـ 26 أكتوبر 1934، يجعل من يوم 18 نونبر "... عيدا لتذكار صعود جلالة السلطان على عرش أسلافه المقدسين ابتداء من هذه السنة فصاعدا". [2]

ومهما يكن الأمر، فلن نتتبع هنا تطور هذه الأحداث، وما آلت إليه فيما بعد، وذلك بذكر مثلا مختلف الاتصالات والمفاوضات التي أجريت بين المسؤولين الفرنسيين والوطنيين، وماذا كان موقف المخزن من هذه الأحداث ومن أجل إيقاف حركة الاحتجاج والاعتصام بالمساجد. فهذا ما تحدثت عنه مصادر كثيرة، وأوفته حقه من التحليل والتعليق. فيكفي أن نشير هنا إلى أن المغاربة قد انتصروا، في آخر المطاف، وأرغموا سلطات الحماية على التراجع وإلغاء ظهير 16 مايو1930 أربع سنوات بعد هذا التاريخ، مدشنين بذلك مرحلة جديدة من النضال والكفاح، بقيادة عاهل البلاد السلطان سيدي محمد بن يوسف الذي عرف كيف يخطط ويرسم منهاج عمل الوطنيين، دون الدخول في مواجهة مع الإقامة

---

[1] - الوزاني، محمد بن الحسن: "مذكرات حياة..."، م.س، ص 394-395.

[2] - نفسه، ص. 482.

العامة الفرنسية بالمغرب، على الأقل حتى سنة 1947، بالرغم مما تعرض إليه عدد من متزعمي نضال المغاربة من قمع واعتقال، ونفي وإبعاد عن الأهل والوطن، في السنوات التي تلت هذه الأحداث، ولاسيما سنة 1937، إذ لم تنطفىء قط شعلة النضال والمطالبة بحقوق المغاربة المشروعة.

هذا، وتوجت هذه الفترة بصدور وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944، وهي الوثيقة التي ساهمت نخبة فاس بقسط كبير في إعدادها وصياغة محاورها، ثم رفعها إلى عاهل البلاد والمقيم العام الفرنسي بها المسيوكابرييل بويو(Gabriel Puaux، 1943-1946)، مدشنين بذلك ورفاقهم صفحة جديدة من النضال والصمود، بهدف إفشال المخططات الاستعمارية وإنهاء فترة الحجر والوصاية.

هكذا إذن، نكون قد قدمنا لمحة عن النخبة، وبخاصة نخبة فاس، في الفترة الزمنية موضوع دراستنا هذه. وقد حاولنا تلمس واستبيان أوجه الفرق والاختلاف بين مواقف وتصرفات أفرادها قبل وبعد سنة 1912، والتي تعود، طبعا، إلى التغيرات والتحولات التي طرأت على البلاد في فترة الحماية، في المجال السياسي والإداري، كما في القطاعات الاقتصادية والثقافية على الخصوص، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور نخب جديدة في صفوف المثقفين والمتفقهين من جهة، وفي صفوف التجار والحرفيين من جهة أخرى، كانت أكثر جرأة وإقداما من سابقتها، في مواجهة مخططات الاستعمار وإفشالها.

الرموز المستعملة في البحث:

- خ.س: الخزانة الحسنية
- مح.ح: محفظة مولاي الحسن
- م.س: مرجع سابق.

العنوان:	النخب الفاسية
المصدر:	أشغال الأيام الوطنية السادسة عشرة - فاس والمجالات الحضرية بالمغرب: التاريخ والتراث والمجتمع
الناشر:	الجمعية المغربية للبحث التاريخي
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
مكان انعقاد المؤتمر:	المغرب
الهيئة المسؤولة:	الجمعية المغربية للبحث التاريخي - المغرب
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	13 - 68
رقم MD:	598795
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإستعمار الفرنسي ، النخب ، فاس، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/598795